

او هبة او صدقة او غير ذلك مكره ولا يجوز ان يصدق به  
 الهبة فانه يجوز ان يتملكها علي المشهور واذا تزوجت  
 بغير ميراثها اذا عادت له ميراث فانه لا كراهة فيه لانها  
 السببية فيه وسيستثنى من كلام المؤلف الميراث من  
 قوله ورجع لم يرد في مقامه ان تزوجت فليس الخ  
 ولا يركبها او ياكل علفها مما مر في حكمه نكاحها ولو ما هنا  
 في حكمه نكاح علفها المعنى ان من صدق بصدقته علي  
 ولها ارسله اجنبى ليس له ان يركبها ولا ان ياكل من علفها  
 بوجه لا يشترط ثمنها واليه علي سبيل الكراهة وهو ان  
 ان يرضى الابن الكبير يشرب الذي تاريلها يعني ان  
 اللبا واللام اذا صدق بغيره علي ولده الكبير الرشد  
 بصدقته من اللعام ورجع الولدان يشرب ابوه او امه  
 منها اي من لباها هل يجوز ذلك فيه بغير ان يركبها  
 الصغير فانه لا يجوز لغيرها ان يشرب من لبن صدقة  
 ولولدها الولد الصغير ولو لم يرضه من لبن غيره من  
 العلفات كذا ذكره ويصدق علي ان اقتصر منها يعني ان  
 الاب اذا صدق علي ولده الصغير بصدقته فاقترع  
 الاب فانه يصدق عليه منها ولا يدخل تحت النهي وتقوم  
 حاربه او عبد للصورة ويستحقها فتم انه قال للاب  
 اعتصارها من ولده وعطفها عليه من حيث الحوازم  
 والمعنى ان الاب اذا صدق علي ولده الصغير بانه لثمنها  
 نفسه فله ان يقومها علي نفسه المحذور في يستحق  
 في الهبة لاجل الولد ويشهد بذلك ما لو صدق به علي  
 ولده الكبير او علي شخص اجنبى فانه لا يجوز له ان  
 يقومها في حق الصغير وكذلك العبد للاب ان يقومه

اولا  
ثانيا

علي

علي نفسه ايمان فصدق به علي ولده الصغير ويستحق  
 في الهبة للولد لاجل الضرورة لكن الهبة التي في  
 الحاربه للغير من اهل الميراث ان لم تقوم عليه  
 فترجى عليه واستخره بلا شيء وان يكتب بكرام والتمه  
 يوم الرجوع والمراد بالاستغنى الميراث في الثلث  
 اي بان لا يشترط باقل من الهبة فالشراب الهبة  
 سرا لو كان المراد الزيادة عليها والحق المؤلف بالثمن  
 بالهبة وكذا يركبها شيئا اذا لانه انما اخذها بثمن  
 لا بل اعتصارها كرها في المروية نتم ان هذا في الصدقة  
 ومن ثلها الهبة التي لا تفتخر فان كانت تفتخر  
 ولا تمنع الواهب من ذلك وطالب اخذها بالعوض فمضى  
 بخلافه بغير ثمن اوله اخذها باقل من قيمتها والظاهر  
 الاول وجاز بشرط الثواب هبة الثواب حكمها  
 حكم البيع بان قوله له اهد لك هذا الثوب مثلا لاجل  
 ان تشيئ الذي العلف الذي من جازم او معلوم عاين  
 جاز ذلك وليس لغيره ان يزوج بعد ذلك بالبيع كذا القدر  
 وبعبارة اخرى لم دفع الثواب ان عين ومثله اذا قبل  
 الموهوب له الهبة واما عدا الهبة فهو لا من عين الثواب  
 ام لا وصدقوا هبه فيه ان لم يشهد عرف لغيره  
 يعني ان الهبة اذا وقعت مطلقا اي غير مقيدة بثواب  
 تتم اختلفا بغير ذلك فقال الواهب انما هبت للثواب  
 وقال الموهوب له بل وهبت لي بغير ثواب فان القول قول  
 الواهب ان شهد له العرف او لم يشهد له ولا عليه  
 اما ان شهد الموهوب له بل كان مثل الواهب لا يظن  
 في هبته ثوابا في القول قول الموهوب له قوله وصدق

علمه فانه حاربه  
 فباستعماله  
 لانه عقد لا يرد  
 شرط او شرط  
 وهو الموهوب له  
 ثواب اذا جمع كان  
 المشيئ يرجع الي  
 الكفاية مثل ما  
 دفع ولزم بعد  
 قل على لزم هو الثواب  
 والضمير المحذور  
 بالضمير يرجع للثواب  
 الجنب للمعنى انه اذا